



مرة أخرى عساها تكون الأخيرة

تكرار وعد بلفور خطر كبير على هوية الوطن و إستقراره

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١١ الساعة الرابعة وخمسة عشر دقيقة عصراً

١. يحارُ المرءُ فى فهم العديد مما يتردد بين الفينة والأخرى من مَقولاتٍ مُغْرِضَة وما يُعْرَضْ من أفكار مُنكَرَة تشطحُ بعيداً عن نطاق العقل والمنطق كما يعجزُ المرءُ عن فهم أو تعليل الكثير مما يحدث بالوطن منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من أحداثٍ وأفعالٍ وتحالفات وتحركات ومؤامرات تندرج كلّها فى ظل أحوال الوطن العصيبة الحالية تحت توصيف أعمال الخيانة الوطنية بما تتضمنه من توجُّهاتٍ شيطانية تتناقض مع وتهْدُف إلى تغييب الهوية الإسلامية للغالبية العظمى من المصريين وتسعَى دونَ كلل أو ملَل وبغير حياءٍ أو تعقُّل إلى إجهاض أحلام الثورة وأهدافها فى تحقيق العدل والحرية والمساواة والتى هبت جموعُ المصريين وضحى المئات منهم بأرواحهم من أجل تحقيقها.

٢. يُثيرُ إصرارُ المجلسِ الأعلى للقوات المسلحة المصرية المسؤول عن إدارة شؤون الوطن منذ قيام الثورة وإلى الآن على أن يَعْهَد إلى شخصياتٍ علمانية لا ثِقَل لها فى ميزان الفكر الحقيقى المتعقل ولا دَوْرَ معروفٍ لها فى مجال الإدراك السليم لطبيعة المصريين ولا أثر يُذْكَر لها بين مَنْ يَعُون حقائقَ التاريخ ودروسِه البليغة بمهمة تحديد ورسم ملامح مستقبل الوطن ومستقبل الشعب مشاعرَ غاضبةَ متأججة ومتزايدة ومتصاعدة من الإستغراب والإستياء والإستهجان بين جموع المصريين بسبب هذا الموقف الغريب ـ كما يبدو ظاهراً والله أعلم بحقيقة باطنه ـ من قِبَلْ المجلس العسكرى الذى لا يحسب حساباً للمآلات المدمرة والخطيرة لمثل هذه الأفعال التى تتناقض مع هوية الوطن وتهدد أمنه وإستقراره وتتصادم مع تطلُّعات جموع المصريين صَوْبَ مستقبلٍ زاهِرٍ لوطنهم ولا تُقيمُ وزناً لآرائهم ورغباتهم فيما ينبغى وما لا ينبغى أن يكون عليه هذا الوطن.

٣. إن الثقة الزائدة مَهْلَكَة مهما كانت القوة المُستَندة إليها والدَفْع بالأمور صَوْبَ حافة الهاوية مغامرة محفوفة بالمخاطر لا يُقدِم عليها عاقل وهو ما يجب أن يَعِيَهُ تماماً كلُ مَن يعتقد أن بإمكانه التحكم فى مسار الأمور أو السيطرة عليها بعد أن تصل إلى نقطة اللارجعَة. فعندما تصل الأمور إلى هذه المرحلة يغيبُ العقل والوعى والإدراك السليم ويحلُ التحدى والعناد ومنطق المواجهة وتسودُ مشاعر الحقد والكراهية والرغبة فى الإنتقام ولن يتبقى بعد ذلك غير خرائب الوطن وشواهد القبور ومشاعر الحسرة والندم على ما حدث ولكن بعد أن يفوت الأوان.

٤. يثيرُ تضمين وثيقة المبادىء فوق الدستورية الفاقدة إبتداءاً للشرعية والتى يجرى التسويق لها الآن إسباغَ مكانةٍ فوق دستورية وحصانةٍ غير شرعية لدور ومكانة المؤسسة العسكرية المصرية فى الوطن الكثيرَ من الإستغراب والإستهجان لمن فكر فى تضمين هذه الوثيقة مثل هذه الإقتراحات. إننى أربأُ بالمجلس العسكرى أن يكون هو صاحب هذا الإقتراح فى ضوء مشاعر الوطنية الحقيقية والخالصة التى تحكم عقيدة وسلوك المؤسسة العسكرية تجاه وطنها وتجاه شعبها وأثقُ كما يثقُ الغالبية العظمى من المصريين المؤمنين بوطنية المؤسسة العسكرية المصرية بأن مثل هذا النفاق الحقير والممجوج ما عادَ لـه مكان ولا يجب أن يُسمَح له بأن ينْبُت ثانيةً فى أرض الوطن بعد كل ما تسبب فيه من خرابٍ ودمار فى جميع أرجاء الوطن ونواحى الحياة فيه.

٥. فى هذا الصدد فإننى أُعيدُ مرةً أخرى عرضَ الرسالة التى سبق لى إرسالُها إلى القوات المسلحة المصرية بعنوان (تكرار وعد بلفور خطر كبير على هوية الوطن و إستقراره) بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١١ عندما عهد المجلس العسكرى حينذاك إلى أحد أو بعض العلمانيين المصريين بمهمة تحديد ما يسمى المبادىء فوق الدستورية وهو نفس ما يتكرر الآن ويجرى التسويق له بواسطة وزير سابق فاشل ونائب حالى لرئيس الوزراء بغير إعتبار لرأى الغالبية العظمى من المصريين الذين رفضوا هذه المبادىء من قبل ومازالوا رافضين لها وسوف يظلوا كذلك حتى وإن تطلب الأمر ثورةً شعبية أخرى ولكنها سوف تكون ثورة دموية تأتى على الأخضر واليابس أدعو الله وأرجو كما يرجو كلُ مُحبٍ لهذا الوطن أن يتعقل القائمون على شئون إدارته المؤقتة وأن يراجعوا أنفسهم وأن يهتدوا بآراء الوطنيين الشرفاء والمخلصين لهذا الوطن ليظل كابوسُ مثل هذه الثورة مستحيلاً لا مجال لتحققه.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

٣١. تكرار وعد بلفور خطر كبير على هوية الوطن و إستقراره

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١١ الساعة الثانية وواحد وخمسون دقيقة ظهراً

١. يمثل تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ـ القائم بإدارة وحكم الوطن منذ إسناد هذه المسؤولية إليه من قِبَلْ الرئيس المخلوع السابق محمد حسنى مبارك ـ لأحد العلمانيين المصريين بوضع ما يسمى بالمبادىء فوق الدستورية أو الوثيقة الحاكمة للمبادىء الدستورية أو .. أو .. إلى آخر هذه الترُّهات موقفاً شبيهاً بأحداث (وعد بلفور) الذى أعطى فيه مَنْ لا يملك مَنْ لا يستحق مع إختلاف القياس والملابسات. فالمجلس العسكرى الذى مازال يأتمنه معظم المصريين على هوية وأمن وسلامة الوطن ليس من حقه إتخاذ مثل هذا القرار الصادم والغريب لأسبابٍ عديدة واضحة لا يمكن تجاهُلها قد يكون بعضها صادماً لأعضاء المجلس أنفسهم ولكن لا مفر من ذكرِها وتذكيرِهم بها قبل أن تمضى الأمور بالوطن إلى مَنْحَى خطير لا يُحْمَدْ عُقباه :

أولاً : شرعية المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة وحكم الوطن فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخه هى شرعية إستثنائية لأنها أُسْنِدَتْ إليه وكُلفَ بها من رئيس مخلوعٍ من قِبَلْ الشعب وبذا فهى ليست شرعية شعبية لأن الشعب لم يختار هذا التكليف كما أنها ليست شرعية ثورية لأن القوات المسلحة لم تقم بالثورة ولم تشارك فيها ناهيك عن أنها ليست شرعية دستورية لأنه حتى بإفتراض أن الرئيس المخلوع السابق كان يتمتع بوضعه الدستورى كرئيس للبلاد ـ وهو الوضع الذى فقده مع سقوط أول شهيد من شعبه برصاصِ قواته بناءاً على أوامره ـ فإن نقل سلطاته فى حالة تنحيه أو عجزه عن تأدية مهامه مُحدد فى الدستور بتولى رئيس مجلس الشعب مؤقتاً لها أو رئيس المحكمة الدستورية العليا فى الأحوال الإستثنائية لذلك ولا تشمل هذه الحالات نقل سلطاته إلى القوات المسلحة المصرية.

ثانياً : يعتبر معظم المصريين أن شرعية المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة وحكم الوطن فى هذه المرحلة هى شرعية إتفاقية نابعة من إلتزامه بواجبه الأساسى فى حماية الوطن وحماية الشعب فى هذه المرحلة الإستثنائية وقبول أغلبية الشعب لتولى القوات المسلحة لهذا الدور. وأصارحكم القول بأن معظم المصريين ـ وأنا منهم ـ ننظر إلى تحمل القوات المسلحة لهذه المسؤولية بإعتبارها تكفيراً عن تفريطهم فى واجبهم المقدس نحو الشعب وتجاه الوطن على مدى العقود الثلاثة السابقة وعدم إتخاذهم ما كان يفرضه عليهم هذا الواجب ـ بحكم إمتلاكهم للقوة القادرة على المنع والتغيير ـ من حماية لثروات الوطن وأملاكه ومقدراته التى إستباحها لصوصُ الوطن بدءاً من الرئيس السابق وإنتهاءاً بكل من كان يستطيع سرقة ما تصل إليه يداه من المسؤولين وغير المسرولين.

ثالثاً : إن الإستهانة بالهوية الإسلامية للوطنِ وللغالبية العظمى من المصريين هو أمرٌ غريب يصدم العقلَ ويناقض المنطق ويَقْدَحْ فى الأهلية الفكرية والعقلية لِمَنْ يفكر فيه أو يُقدِمْ عليه. فتجاهُل تقرير معظم المصريين وتصميمهم على الهوية الإسلامية لمصر وتحدى ذلك بإسناد مهمة وضع ما سبق الإشارة إليه من تُرهات المبادىء فوق الدستورية ـ وربما يعقب ذلك وضع مبادىء تحت دستورية أو نصف دستورية أو جنب دستورية !! ـ أو المبادىء الحاكمة .. الخ .. إلى شخص أو أشخاص يتبنون إتجاهاً علمانياً لا دينياً لا يمثل شيئاً يُذكَر أو لا يُذكر فى إنتماءات الغالبية العظمى من المصريين فى رؤيتهم لنهضة وإستقرار الوطن هو تكرار لمأساة (وعد بلفور) فى زمان ومكان وظروف مُغايِرَة لملابسات ذلك الوعد المشؤوم يجب أن يعِيَها ويُدركَها جيداً من يُقْدِم على تكرارها بغير وَعْيٍ أو إنتباه.

رابعاً : إننا نحيا ومنذ ستين عاماً منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ المجيدة فى مبادئها التى لم يُطبق منها غيرُ النَذْرِ اليَسير ـ فى ظلال حكم علمانى لا دينى لا يترك مجالاً لأحكام الشريعة الإسلامية فى التطبيق ـ إلا فيما ندُرَ ـ إلا على ألسنة المتحدثين بها وصفحات المؤيدين لها. وهانحن الآن بعد كل هذه العقود من الحكم العلمانى اللادينى نشهد من حولنا فى كل ربوع الوطن بغير إستثناء الخراب الأخلاقى والإنهيار القِيَمى والتدهور الإجتماعى والتخلف الإقتصادى والتقهقر العلمى والأمية التعليمية فهل يمكن أن يوجَد بعد كل هذا شخص عاقِل ذو رأيٍ أو بصيرة يستطيع أن يقول إن العلمانية واللادينية والدولة المدنية بغير دين أو شريعة هى طريقنا إلى نهضة الوطن وتقدمه ؟.

خامساً : قد يقول البعض من المدافعين عن هذا الإتجاه إن المشكلة لم تكن فى العلمانية أو اللادينية ولكنها كانت ناتجة من غياب الحرية وطغيان الإستبداد بالرأى والقمع الفكرى وغياب الديموقراطية وغير ذلك من الأسباب التى لا يُنكرها أحد ولكنهم لا يحركون ساكنًا عندما يُسألون : هل هناك حرية أكثر مما فى الإسلام الذى أباحَ حتى حرية الكُفْر لمن شاء ؟ وهل هناك طريق آخر أفضل من الشورى وهى فريضة دينية إسلامية عند تقرير أمور الحياة بديلاً عن طغيان الإستبداد بالرأى ؟ وهل هناك مدى أوسع لحرية التعبير والتفكير فى الإسلام من مبدأ أمْرِ الله للمسلمين بألا يسُّبوا أصحابَ العقائد المخالفة حتى لا يسُّبوا الله ذاته سبحانه وتعالى ؟ وأخيراً مرة ثانية هل هناك أفضل من الشورى كمبدأٍ حاكِم لكل إتجاه وأى إتجاه للوصول إلى أفضل القرارات وأصحُها وأسلمها فى أى شأنٍ من شئون الحياة بين البشر ؟.

٢. إننى أناشد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعتباره الجهة المنوط بها إدارة وحكم البلاد فى هذه الفترة الإستثنائية من تاريخ الوطن ألا يُقْدِم على إتخاذ أية إجراءات تمسُ الهوية الإسلامية للوطن ولمعظمِ المصريين ليس فقط لأن مثل هذا الأمر ليس من حقه ولكن أيضاً لأنه ليس ضمن واجباته الرئيسية المكلف بأدائها والتى تتمركز أساساً حول حماية الوطن وليس حكم الوطن. وإذا كان هناك مِنْ أعضاء المجلس مَنْ يريد إعادة صَوغْ واجبه وعملِه وتغيير مجال خدمته للوطن فى حُكم الوطن وليس حمايته فهذا حقٌ مشروع لكل مواطن ولكن عليه قبل الإنخراط فى هذا المُعْتَرَك أن يخلعَ رداءَ العسكرية ويتخلى عن حقه فى الإستناد إلى القوة وبتهيأ للمشاركة فى معركةٍ قاسية طويلة الأَمَدْ سيخوض غمارَها مع باقِى أبناء وطنه لإصلاح ما فَسَدَ وإعادة بناء وطنٍ كان يوماً وطناً عظيماً وتقويم ما خَرُبَ من مبادىء شعبٍ كان أيضاً يوماً ما شعباً عظيماً.

والله الموفق

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة